

## الملتقى وطني:

# "قيم الثورة الجزائرية من التحرر الوطني إلى الإشعاع العالمي"

يومي 25-26 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق 29-30 أكتوبر 2024

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

القيم الإسلامية في القضاء أثناء الثورة التحريرية

Islamic values in the judiciary during the liberation revolution

أ.د. بوبكر بعداش

[badache.boubaker2019@gmail.com](mailto:badache.boubaker2019@gmail.com)

ملخص

حافظ القضاء الشرعي على مكانته في الدولة الإسلامية منذ عهود بعيدة فكان القاضي يجمع بين السلطة الدينية والسيادية، لذلك فهو يعتبر من المناصب الهامة. وبدخول الفرنسيين إلى الجزائر تقلص دوره إلى أن أصبح شبه منعدم لكن تمكنت جبهة التحرير الوطني من استرجاع مكانته وقيمتها السلطوية والاجتماعية وفق قيم ومبادئ الدين.

ومن هنا جاء موضوع هذه المداخلة القيم الإسلامية في القضاء أثناء الثورة التحريرية، والتي نتساءل فيها عن جهود جبهة التحرير في استرجاع أهم مؤسساته السيادية؟ ومنابعه التشريعية؟

الكلمات المفتاحية:

القضاء. جبهة التحرير. التشريع الإسلامي. الثورة. فرنسا الاستعمارية

## Abstract

The Sharia judiciary has maintained its position in the Islamic State since long times, as the judge combined religious and sovereign authority, so he is considered one of the important positions. With the entry of the French into Algeria, its role was reduced to almost non-existent, but the FLN was able to regain its position and its authoritarian and social value in accordance with the values and principles of religion

Hence the topic of this intervention Islamic values in the judiciary during the liberation revolution, in which we wonder about the efforts of the Liberation Front in restoring its most important sovereign institutions? And its legislative sources

:Keywords

Eliminate. Liberation Front. Islamic legislation. Revolution. Colonial France

مقدمة:

يعتبر القضاء الشرعي في الجزائر امتدادا للقضاء الإسلامي، الذي حكم منذ عهود عديدة بلاد المسلمين، عدد الفقهاء فضائله، فهو وسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصرة المظلوم وردع الظالم عن ظلمه وإيصال الحق إلى أهله وإصلاح بين الناس بالحق، والله يحب من يقضي بالحق قال الله تعالى: ﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين﴾ [المائدة:42]. و المخطيء فيه مأجور كالمصيب، وإن تفاضلا في مقدار الأجر مادام المخطيء يقصد الحق في قضاؤه ويجتهد في الوصول إليه. جاء في الحديث الصحيح عن رسول الله - ﷺ - ﴿إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإن حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر﴾<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> أخرجه البخاري في صحيحه

ولاشك أن النظام القضائي الشرعي من أهم مؤسسات الدولة وأعظمها أثرا، لأنه المقياس الذي يعكس درجة وعي المجتمع وفاعلية مؤسساته. وإقامة نظام القضاء الشرعي يعني حفظ الكليات الشرعية الكبرى التي جاء الإسلام بحفظها ورعايتها، والمجتمع الذي يقيم نظام العدل هو ذلك الذي يهيء كل فرد فيه للحياة الآمنة والعيش الكريم، حتى ينتظم المجتمع ويزدهر في جوانبه المختلفة. ونظرا لهذه المكانة حرص الاستعمار الفرنسي على تحطيمه على اعتباره بصمة للهوية الجزائرية الإسلامية ورمز من رموزها السيادية، بالتضييق على القضاة ومصادره التشريعية، وإستبداله بمنظومة قضائية هجينة على المجتمع الجزائري ومرجعياته الدينية والتاريخية والحضارية.

من هنا تأتي هذه الورقة البحثية التي تتناول القيم الإسلامية للقضاء الشرعي أثناء ثورة نوفمبر، والجهود التي بذلت من طرف جبهة التحرير الوطني في بعث هذه المؤسسة العتيدة في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للدولة الجزائرية، وسوف نتناول هذا وفق الخطة التالية:

أولا: الضبط المفاهيمي لمصطلحات البحث.

ثانيا: وضعية القضاء الإسلامي قبل الثورة التحريرية

ثالثا: وضعية القضاء الإسلامي أثناء الثورة التحريرية

رابعا: القيم الإسلامية للقضاء من خلال عمل جبهة التحرير الوطني

أولا: الضبط المفاهيمي لمصطلحات البحث:

1- مفهوم القيم الإسلامية:

معنى القيم الإسلامية لغة واصطلاحا:

أ/القيم لغة:القيم في اللغة جمع قيمة، وعرفها لسان العرب، بأنها ثمن الشيء بالتقويم، وأطلق على ثمن الشيء قيمة، لأنه يقوم مقام الشيء، إذ تقول العرب: كم قامت ناقتك أي كم بلغت.<sup>1</sup>

وقيل القيم مصدر بمعنى الاستقامة كما جاء في قوله تعالى ﴿دينا قيما﴾ [الأنعام:161] أي دينا مستقيما

لاعوج فيه.وفيالحديث:﴿قل آمنت بالله ثم استقم﴾، وأقامت الشيء وقومته فقام بمعنى استقام، ثم قالوا:

<sup>1</sup> ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط، 1388هـ/1968م، 500/12.

والاستقامة اعتدال الشيء، واستواؤه.<sup>1</sup> يقال استقام له الأمر وقوله تعالى: ﴿فاستقيموا إليه﴾ [فصلت:6] أي في التوجه إليه دون الآلهة وقومث الشيء فهو قويم أي مستقيم.<sup>2</sup>

وقيل القيم مصدر بمعنى الاستقامة كما جاء في قوله تعالى ﴿دينا قيما﴾ [الأنعام:161]؛ أي دينا مستقيما لاعوج فيه. وفي الحديث: ﴿قل آمنت بالله ثم استقم﴾، وأقمت الشيء وقومته فقام بمعنى استقام، ثم قالوا: والاستقامة اعتدال الشيء، واستواؤه.<sup>3</sup> والاستقامة التقويم لقول أهل مكة: استقمثُ المتاع أي قَوْمته، وفي الحديث: ﴿قالوا: يارسول الله لو قَوْمت لنا، فقال: الله هو المقوم﴾؛ أي لو سعرت لنا وهو من قيمة الشيء، أي حدّدت لنا قيمتها.<sup>4</sup>

ومن معاني القيم أيضا الفضائل الدينية والاجتماعية والأخلاقية التي يقوم عليها المجتمع.

ب/ معنى القيم الإسلامية اصطلاحا: هي من المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا تحمل في دلالتها ومعانيها مجموعة من الأحكام والمعايير التي تستند إلى خلفية دينية إسلامية مستوحاة من كتاب الله وسنة نبيه الناجمة عن تصورات الإسلام للكون والاله والإنسان والحياة والتي تتكون نتيجة تفاعل الفرد والمجتمع مع الخبرات والمواقف الحياتية المختلفة، وبها يتمكن الفرد من تحديد أهدافه وتوجهاته التي تتجسد بسلوكه العملي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.<sup>5</sup>

### ج/ مفهوم القضاء الشرعي وشروطه:

معنى القضاء في اللغة: الحكم وأصله قضايءٌ، لأنه من قضيت والجمع الاقضية والقضية، مثله والجمع القضايا، والقاضي معناه في اللغة: القاطع للأمور المحكم لها، واستقضي فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس. والقضايا الأحكام واحدها قضيةٌ وفي صلح الحديبية: "هذا ما قاضى عليه محمدٌ" وهو فاعل من القضاء الفصل والحكم لأنه كان بينه وبين أهل مكة. وقد تكرر ذكر القضاء في الحديث وأصله القطع والفصل، يقال: قضى قضاءً فهو قاضٍ إذا حكم وفصل، ومنه قولهم: قد قضى القاضي بين الخصوم أي قد قطع بينهم في الحكم.<sup>6</sup>

ومعنى القضاء

<sup>1</sup> المصدر نفسه، 498/12.

<sup>2</sup> الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع 1430هـ/2009م، ص/978.

<sup>3</sup> ابن منظور: مصدر سابق، 498/12.

<sup>4</sup> ابن منظور: المصدر نفسه: 500/12.

<sup>5</sup> <https://mawdoo3.com> "موضوع" أكبر موقع عربي بالعالم يوم 2024/09/29 على الساعة 11.30

<sup>6</sup> ابن منظور: لسان العرب، 186/15-188

**اصطلاحاً:** هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام. وقال غيره: قولهم: قضى القاضي أي ألزم الحق أهله، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فلما قضينا عليه الموت﴾ [سبأ:14] أي: ألزمناه وحثمنا به عليه، وقوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ [طه:72]؛ أي ألزم بما شئت واصنع ما بدا لك، وفي المدخل لابن طلحة الأندلسي: القضاء معناه الدخول بين الخالق والخلق ليؤدي فيهم أوامره وأحكامه بواسطة الكتاب والسنة.<sup>1</sup> و**حكمه:** فهو فرض كفاية، ولا خلاف بين الأئمة أن القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد إلا أن لا يوجد منه عوض وقد اجتمعت فيه شرائط القضاء.<sup>2</sup>

وأما حكمته: فرفع التهاجر، ورد التواثب، وقمع المظالم، ونصر المظلوم، وقطع الخصومات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.<sup>3</sup>

**-شروط القضاء:** جاء في تبصرة الحكام أن شروط القضاء عشرة هي:

الإسلام، والعقل، والذكورية، والحرية، والبلوغ، والعدالة، والعلم، وكونه واحداً، وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم، وسلامة اللسان من البكم فالثمانية الأولى هي المشتركة في صحة الولاية والثلاثة الأخرى ليست بشرط في الصحة لكن عدمها يوجب العزل، فلا تصح من الكافر اتفاقاً، ولا من الجنون.<sup>4</sup> وهي شروط التي أفقدها القضاء أثناء الإحتلال جملة وتفصيلاً.

**ثانياً/-وضعية القضاء الإسلامي قبل الثورة التحريرية:**

كان القضاء في الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي يمثل سلطة الدين، والتي تعني الهوية العربية الإسلامية للجزائريين، فالقاضي يمكن أن يكون إماماً ومدرساً وخطيباً، وقد أولاه العثمانيون اهتماماً كبيراً، فأسسوا له ما يسائر طبيعة المجتمع حينها، محاكماً ومفتون وقضاة على المذهبين الحنفي والمالكي.

وكان ولاية الجزائر يعينون القاضي والمفتي المالكيين أما القاضي والمفتي الحنفيين فيعينان من العاصمة العثمانية، ويلقب المفتي الحنفي في مدينة الجزائر "بشيخ الإسلام" ويوجد في كل مدينة محكمة يلجأ إليها السكان. وقد كان القاضي والمفتي محل هبة وتقدير لدى السكان لأنهما يمثلان الدين كما يمثلان السلطة الحاكمة، ورغم

<sup>3</sup> ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ/1995م، 9/1.

<sup>2</sup> ابن فرحون: تبصرة، المرجع نفسه، 9/1-10.

<sup>3</sup> ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، المرجع نفسه، 10/1.

<sup>4</sup> ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، المرجع نفسه، 21/1.

تراجع هذه المكانة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إلا أنه في نظر الفرنسيين لما احتلوا الجزائر كان يمثل الهوية العربية والإسلامية التي تقف عقبة أمام السيادة الفرنسية.<sup>1</sup>

وقد عمد الفرنسيون منذ بداية احتلالهم للجزائر إلى تعويض المؤسسات الجزائرية بمؤسسات فرنسية وقد وجدوا صعوبة كبيرة في ذلك للتناقض الكبير بين النظم والقوانين الفرنسية وطبيعة المجتمع الجزائري الذي تراعي مؤسسات العقيدة والتشريع الإسلامي.

كانت مؤسسة القضاء محل صراع بين فرنسا التي كانت تريد إدماجها تماما في النظام القضائي الفرنسي وبين الجزائريين الذين يرون نظام القضاء يحافظ على شخصيتهم العربية الإسلامية، ونتيجة لهذا التمسك من الجزائريين بنظامهم القضائي، اتبعت السلطات الفرنسية سياسة التدرج في تغيير النظام القائم ليحل محله النظام الفرنسي. فأدخلت بعض القضاة الجزائريين للعمل في محاكمها وأصدرت سلسلة من القوانين تتناسب مع السياسة الفرنسية في الجزائر وتتجه نحو الادمج التام للقضاء الإسلامي في النظام الفرنسي.<sup>2</sup>

فخلال السنوات الأولى للاحتلال بقي للقاضي المسلم بعض الصلاحيات؛ وذلك لأن السلطة الفرنسية في الجزائر كانت في حالة فوضى وعدم استقرار، إلى أن صدر قرار 22 جويلية 1834 الذي اعترف بالاحتلال كحقيقة واقعة واعتبر الجزائر أرضا فرنسية، وبهذا القرار تم دمج الجزائر بشكل رسمي، وبدأت السلطات الفرنسية في تنظيم العدالة بعد أن قررت الاحتفاظ بالجزائر ففي 10 أوت من السنة نفسها صدر أمر يعتبر بداية الدمج للقضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي. فبالنسبة لقضايا المسلمين المدنية والتجارية والجزائية تبقى من صلاحيات القاضي المسلم غير أن هذا القاضي يعين من طرف السلطات الفرنسية، وألزم هذا الأمر استئناف أحكام القضاة المسلمين أمام المحاكم الفرنسية واخضعتهم لقوانينها وهو خضوع غير مباشر للقوانين الفرنسية.

ورغم وجود بعض القضاة المسلمين في المحاكم الفرنسية، إلا أن الجزائريين رفضوا اللجوء إليها، وذلك لأنهم تعودوا على سهولة إجراءات التقاضي وقلة التكاليف. بينما المحاكم الفرنسية مكلفة ماديا، بالإضافة إلى الرفض التام للاستعمار وما يتبعه من نظم وقوانين، فهم يفضلون القاضي المسلم الذي يحكم بالشريعة الإسلامية، بدل أن يلجأوا إلى الفرنسيين لحل مشاكلهم، كما كانوا يلجؤون إلى المرابطين وشيوخ الزوايا ويفضلونهم على القاضي الفرنسي أو القاضي المسلم في المحاكم الفرنسية.<sup>3</sup>

---

2 منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني، 1954-1962، رسالة ماجستير غير مطبوعة، سنة 2002-2003 ص/13.

<sup>2</sup> منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني ص/14.

<sup>3</sup> منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني ص/16.

وابتداء من سنة 1848 حاولت السلطات الفرنسية إنشاء قضاء خاص بالأهالي له تنظيم مميز ومستقل نسبيا بطابع فرنسي.<sup>1</sup> وقد ألحق قرار 20 أوت 1848 القضاء الإسلامي بوزارة الحربية وألحق القضاء الفرنسي بوزارة العدل وهذا تمهيد لقانون الأهالي (code de l'indigénat) ، فمصالح المسلمين تُدار بقوانين عسكرية، الأمر الذي يمنع تطور مؤسسة القضاء الإسلامي بل وينذر بزوالها.

وكان لهذا التدخل السافر في القضاء الإسلامي أن كان وراء مجموعة من الثورات في كل ناحية من الجزائر، ويُرجع بعض الباحثين أن انتفاضة الحضنة (1860) كان لها علاقة مباشرة بتحطيم القضاء الإسلامي، وكذا ثورة الأوراس سنة 1859 ومنطقة القبائل الشرقية سنة 1859 وقد أدت هذه القوانين الفرنسية إلى سحق الأهالي على القضاة المسلمين باعتبارهم موالين للإدارة الفرنسية ففي سنة 1863 حدثت اغتيالات وانتقامات في باتنة وسور الغزلان وشرشال والبويرة من القضاة المسلمين، رغم أننا نجد أن بعض القضاة تزعموا ثورات ضد فرنسا ومنهم "الحاج بشير بن خليل" وغيره والمعروف أن ثورة 1864 قد تسببت هذه الثورة في عزل اثني عشرة قاضيا وثمانية باش عدول وتسعة عدول.<sup>2</sup> كما كان صدور قانون "ورنييه، warnier" (26 جويلية 1873) سببا مفتعلا أخرى من الإدارة الاستعمارية لتقليص صلاحيات القاضي المسلم.<sup>3</sup>، بأن أصبح يقتصر على الأحوال الشخصية والميراث والعقارات غير الفرنسية، وكان هدف الحاكم العام لويس هنري دوقيدون ( De Gueydon) (1871-1873) الإلغاء النهائي للقضاء الإسلامي، وينسب إليه قوله: «إن العدالة هي مظهر من مظاهر السيادة، وعلى القاضي المسلم أن ينحني أمام القاضي الفرنسي، وعلى الكل أن يفهم بأننا نحن الغالبون».<sup>(4)</sup> وقام بإجراءات عملية لتنظيم القضاء الإسلامي، حيث أنه ألغى كل من المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي في 11 نوفمبر 1875 والقضاء الإسلامي نهائيا في بلاد القبائل وحكم الجماعة، وجعل مكانهم قضاة الصلح الفرنسيين أنقص عدد القضاة المسلمين من 186 إلى 159 سنة 1873 ثم سقط عددهم إلى 88 سنة 1882. ولم تكتف السلطات الفرنسية بتقليص صلاحيات القضاة المسلمين وإنقاص عددهم، بل إنها اتهمتهم بالتعسف وعدم النزاهة وأخذ الرشوة وغيرها من الأوصاف التي تُسيء إلى سمعتهم. وقد كان هذا الهجوم من طرف السلطات الفرنسية والكولون على القضاة المسلمين بسبب تمسك هؤلاء بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكثيرا ما كانوا يحكمون بتراخي الأطراف المتنازعة فلا تحتاج إلى استئناف، وتفقد بالتالي المحاكم الفرنسية الكثير من الأموال التي تأتي من الاستئناف. بالإضافة إلى هذا أرادوا إنقاص عدد القضاة المسلمين ليحل محلهم قضاة الصلح الفرنسيين،

2 claude.collotles institution de l'Algérie durant la péopode coloniale 1830-1962 ;editions ;du C.NRS.O.P.U.ALGER.1987.p.178

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، 473/4.

<sup>3</sup> c.collot.op.cit.p.181

<sup>(4)</sup> Ageron (Ch.R) : op.cit, T.1, p.201.

الشبان المتخرجون من الجامعات والذين قدموا من فرنسا بحثا عن عمل.

ومع إصرار المسلمين على اللجوء إلى قضائهم فإن السلطات الفرنسية واصلت تحطيم القضاء الإسلامي فمرسوم 10 سبتمبر 1886 ألغى الإصلاحات التي جاء بها نابليون الثالث، وأدخلت تغييرات جديدة على القوانين الخاصة بالمسلمين، فقد استبدلت الشريعة الإسلامية بالقانون الفرنسي الذي أصبح قانونا عاما للأهالي، واستبدل القاضي المسلم بالقاضي الفرنسي.<sup>1</sup>

وأصبحت الشريعة الإسلامية لا تطبق إلا استثناء في الأحوال الشخصية والإرث، وجاء مرسوم 1889 الذي أكمل بمرسوم 25 ماي 1892 لينتزع من القاضي المسلم حق النظر في الميراث المتعلق بالعقارات غير الفرنسية وهم الوحيدون الذين لهم الصلاحية عد وتقسيم الوصايا وميراث المسلمين في العقارات وهذا الموثق يطبق الشريعة الإسلامية وللأطراف المتنازعة اختيار التشريع.

لم يكن نظام القضاء موحدا في كل الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية. وذلك أنهم جعلوا قضاءً خاصا بالقبائل وآخر بالمزابيين، وقضاء خاصا بسكان أراضي الجنوب، بذلك شتتوا الجزائريين مدعين أن كل جهة تريد تطبيق عاداتها وتقاليدها، فقانون 1859 الذي نظم القضاء الإسلامي لم يشمل سكان القبائل، زاعما أنهم يريدون الاحتفاظ بأعرافهم ويريدون حكم الجماعة في بلادهم، ولما وقعت ثورة 1871 نزعت الإدارة الفرنسية السلطة من يد الجماعة واستبدلتها بقضاة الصلح وجعلت إلى جانب كل قاضي صلح قاضي موثق وهو لا يحكم وإنما يكتب الوثائق العامة في المعاملات إلى جانب شهود المعاملات.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للمزابيين فيخضعون للمذهب الإباضي، فقد احتفظوا بالمحاكم السبع في وادي ميزاب، أما المزابيين المنتشرين في المدن الجزائرية، فمرسوم 17 أبريل 1889 ألحقهم بقضاء الصلح، لكن قانون 1892 أنشأ محاكم إباضية في كل من الجزائر ومعسكر وقسنطينة ويقتصر عمل القاضي الميزابي على مسائل الأحوال الشخصية والميراث.

أما في الجنوب فنظام القضاء يختلف عن الشمال فالقاضي المسلم يحكم في جميع القضايا المدنية وليس لقاضي الصلح أن يتدخل فيها ولم يطبق قانون 1889 على سكان أراضي الجنوب ولا يشترط في القاضي التحصيل على الإجازة العليا من المدرسة الثعالبية، بل يكفي منه بالتحصيل على الشهادة الابتدائية فقط.<sup>3</sup>

---

2léon.horrie le cadí juge musulman en algérie ;imprimeriebaconnlierfrères ;alger ;1995.p.89  
نقلا عن منى صالح: نظام القضاء، مرجع سابق 89.p.1995;alger ;imprimeriebaconnlierfrères ;algérie ;1995.  
ص/25.

<sup>2</sup> أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ط2، دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص/321.

<sup>3</sup> أحمد توفيق المدني: المرجع نفسه، ص/323.

أنشأت السلطات الفرنسية سنة 1850 ثلاث مدارس شرعية بالجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان تخرج القضاة ولا تقبل المحاكم الفرنسية القضاة الذين لم يتخرجوا من هذه المدارس، ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت الجزائر فقدت قضاةها إما بالهجرة أو النفي أو التهميش، وأصبح القضاء الإسلامي يعتمد على خريجي هذه المدارس.<sup>1</sup>

ورغم ذلك نجد أن السلطات الفرنسية لم تكن تثق كثيرا في هؤلاء القضاة، فألزمت قضاة الصلح الفرنسيين بتعلم اللغة العربية والشريعة الإسلامية وأعراف الأهالي، مع إثبات ذلك بشهادة ابتداء من 10 جانفي 1910.<sup>2</sup> وقد بذل القضاة والعلماء الفرنسيون جهودا في معرفة مصادر الفقه الإسلامي، وترجموا بعضها إلى الفرنسية ومنها مختصر خليل في الفقه المالكي وقد وجدوا الاختلاف واسعا بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي. ومع رفض الأهالي الخضوع للمحاكم الفرنسية. جاءت فكرة تدوين الفقه الإسلامي، بجعله في شكل بنود قانونية يرجع إليها القضاة والمحاكم، وكانت الشريعة الإسلامية تبدو لدى القضاة الفرنسيين معقدة ولا يمكن فهمها وتطبيقها.

فإقترح الوكيل العام "فلاند Flandin" توحيد الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي. وفي 22 مارس 1905 أسست لجنة تدوين الفقه الإسلامي بقرار من الحاكم العام. واسند رئاسة هذه اللجنة إل "مرسيل موران M.morand" عميد مدرسة الحقوق (الكلية فيما بعد) وكان محرك هذا المشروع هو "دومينيك لوسيان" وقد تألفت اللجنة من ستة عشر عضوا فرنسيا وخمسة جزائريين.<sup>3</sup>

ومع تعيين الحاكم العام للأستاذ "موران (M.morand)" بين له الهدف من هذا القرار وهو إعطاء نصوص قانونية، وتحوير الشريعة الإسلامية حتى تتمكن المحاكم الفرنسية من العمل بها، ثم أكد له: "ويجب تغيير الشريعة الإسلامية بشكل أساسي، وخاصة مؤسسات الشريعة الإسلامية في الجزائر مثل قانون الجبر (في الزواج) الذي لا نستطيع أن نجد له مكانا في القوانين الفرنسية" ثم يحدده من مثبطات المشروع يقول: "عملك هذا سيكون محل شك من طرف الأهالي الذين سيرفضون الخضوع له، فالأهالي شديدي التمسك بمؤسساتهم وأحوالهم الشخصية".

لقد أراد الفرنسيون المساس بجوهر القضاء الإسلامي وهو الشريعة الإسلامية وألغوا أمورا هي من صميمها يقول آجرون (Ageron): في الواقع أن القانونيين الفرنسيين هاجموا جهارا الفقه الإسلامي، وعادات القبائل التي تعارض القانون الفرنسي وأعراف الفرنسيين... وحاول رجال القانون الفرنسيين التدخل في أمور هي من صميم الشريعة الإسلامية مثل الولاية في الزواج والطلاق والخلع وبعض عادات القبائل، واعتقدوا أن تغيير هذه المبادئ هو

<sup>1</sup>أبوالقاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 4/529.

<sup>2</sup>Ch.r.Agron.les Algériens musulmans et la France (1830-1919)T1 ,P .U .P.Paris,1968.p.674

<sup>3</sup>أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 4/532.

تحرير للمرأة من السلطة الكاملة للرجل عليها.<sup>1</sup> وأصدر "موران" أعمال اللجنة في "مجلة الأحكام الإسلامية" وتضم صياغة التدوين في الأحوال الشخصية لاسيما الزواج. وأخذت المجالس الابتدائية والقضاة الفرنسيين العمل بما جاء في هذه المجلة ثم تبين أنها غير وافية للأحكام الإسلامية، و أن "موران" خلط بين المذاهب الإسلامية، وتوالت الانتقادات عليها.<sup>2</sup>

ولما جاء الحاكم العام "موريس فيوليت" استمع إلى شكاوي الأهالي من أحكام هذه المجلة، فشكل لجنة جديدة فيها مجموعة من علماء القانون الفرنسيين ومجموعة من العلماء المسلمين منهم: "المولود بن الموهوب" مفتي قسنطينة و"مصطفى الشرشالي" قاضي تيزوزو و"محمود كحول" إمام الجامع الأعظم، و"عبد الرحمان صديق" قاضي العاصمة، و "بلقاسم الحفناوي" مفتي العاصمة و"مُحَمَّد بلحاج" مدرس الفقه بالمدرسة الثعالبية و"أحمد لعيمش" المحامي المشهور، لكن هذه اللجنة لم يكتب لها النجاح بسبب عزل الحاكم العام "موريس فيوليت" وتعويضه "بيبير بورد" سنة 1927.

### ثالثا: وضعية القضاء الإسلامي أثناء الثورة التحريرية

تعود الجهود الأولى لاسترجاع القضاء الإسلامي كرمز للهوية والسيادة الجزائرية إلى الأمير عبد القادر، إذ أولاه هذا الأخير عناية خاصة في عهده وأثناء تشكيل حكومته، بحيث لم يجعل للقضاء وزارة خاصة به بل أشرف عليه بنفسه، فعين في جميع أرجاء دولته علماء أكفاء يسهرون على القضاء، وعلى إقامة العدل بين الناس مستمدين أحكامهم من الشريعة الإسلامية السمحة نصا وروحا<sup>3</sup>، لأنه كان يرى في القاضي العدل والإنصاف، ونصرة المظلوم، وإعطاء لكل ذي حق حقه، وهكذا كانت دولة الأمير عبد القادر مبنية على العدل. بمؤسسات سيادية مستقلة.

كما كان مطلبا للكثير من النخب المحافظة، فإلى جانب الثورات المسلحة السابق ذكرها، كان هناك قضاة جزائريون رفضوا الدور الثانوي الذي أعطي للقاضي المسلم، وطالبوا بإلغاء قانون 1886 وإعادة العمل بالقضاء الإسلامي، ومنهم "المكي بن باديس" وابنه "احميدة بن باديس" و"مُحَمَّد بن رحال" و"مُحَمَّد بن الحاج حمو" و"السعيد

<sup>1</sup> Ch.r.agron.les Algériens musulmans et la France (1830-1919)tl ;P .U .P.PARIS 1968.p.220

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 4/536.

<sup>3</sup> الصادق مزهود: تاريخ القضاء في الجزائر، من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، دار البعث، قسنطينة، ص226.

بن شتاج" و"أحمد الفاسي" و"علاوة بن الساسي" و"صالح بن بوشناق" وقد تعرض هؤلاء للإضطهاد الشديد بسبب رفضهم مسخ المجتمع الجزائري.<sup>1</sup>

كان القضاء من ضمن المسائل التي أولتها جبهة التحرير الوطني، كممثل وحيد للجزائريين وسلطة وحدوية تجمعهم وحرصت على استرجاعه وتنظيمه، كان إنشاء جبهة التحرير لنظام قضائي جزائري مستقل برهان على تمسكها بالسيادة الوطنية، وبهذه المؤسسة تضمن جبهة التحرير الوطني اتصالها الدائم بالمواطنين وتوحيد صفوفهم وجمعهم بصبر وأناة حول قيادة الثورة، حيث شجعت المترددين وعاقبت الخونة وأصلحت بين المتخاصمين، وبذلك كان نظام القضاء إحدى الوسائل الناجعة في محاربة المستعمر.

لقد تطور نظام القضاء بسرعة كبيرة، لأن جذوره كانت في أعماق المجتمع الجزائري. بخلاف القضاء الفرنسي الذي عرف بالتعقيد والمماطلة، فبالإضافة إلى صدوره عن سلطة استعمارية فالمواطن يسافر المسافات الطويلة ليصل إلى المحكمة وينفق الأموال الكثيرة للمحامي، وقد يعود من حيث أتى بسبب تأجيل المحاكمة، فالقضاة الفرنسيون يتلاعبون بقضايا المواطنين، لذلك تبقى القضايا البسيطة سنوات في المحكمة.<sup>2</sup>

أما القضاء عند جبهة التحرير الوطني فقد اتخذ أسلوباً جديداً في حل القضايا، فأعضاء اللجنة العادلة هم الذين ينتقلون إلى مكان الخصومة لإيجاد حل لها، رغم ما في هذا الأسلوب من الخطورة على أعضاء اللجنة بسبب ظروف الحرب لأن أعمال القضاة كانت سرية.

كما أن الحذر الشديد جعل القضاة يعطون حلولاً سريعة، مع تنفيذ الحكم، دون تعطيل أو مماطلة، كما لا يوجد تقادم في القضايا، وكثير من الأحيان تنتهي الخصومة بالتراضي بين الطرفين.<sup>3</sup>

قد تمكنت جبهة التحرير الوطني إيجاد نظام بديل عن النظام الفرنسي الذي منعت المواطنين من اللجوء إليه، ورغم غلبة الطابع العسكري على الطابع التنظيمي إلا أن جبهة التحرير الوطني وجهت نداءات تدعو فيها المواطنين إلى مقاطعة الإدارة والمحاكم الفرنسية.

ويعتبر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بمثابة وثيقة تنظيمية لمؤسسات الدولة الجزائرية، وقد اهتمت بكل جوانب الحياة كالصحة، والتعليم، والجيش، والاقتصاد، والاتصال، والعلاقات الخارجية، وتنظيم القضاء، وهذا ما دعا بعض القانونيين الجزائريين إلى القول: أن جبهة التحرير الوطني أنشأت دولة جزائرية متكاملة ينقصها جانب واحد هو سك النقود.

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 4/461.

<sup>2</sup> منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني ص/92.

<sup>3</sup> منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني، ص/92.

وأثناء انعقاد مؤتمر الصومام تقرر تشكيل اللجان الشعبية التي تتكون من أربعة أعضاء ورئيس وأسندت مهمة القضايا العدلية إلى هذه اللجان.

واستطاعت جبهة التحرير الوطني وبشكل -تدرجي- إنشاء نظام قضائي معارض للنظام القضائي الفرنسي يخدم الثورة ويحمل خصائص ومميزات تتناسب مع المجتمع الجزائري، الذي كان يعاني ظلم المحاكم الفرنسية. وبذلك يكون في وضع نظام قضائي أثناء الثورة التحريرية قد حقق الهدف؛ فجبهة التحرير الوطني بثورتها الشاملة على النظام الاستعماري قامت بإعادة الاعتبار للإنسان الجزائري وتحريره من الظلم الذي عاناه لفترة طويلة. ومن ثمة رأت أن أفضل حماية للإنسان الجزائري هو الاعتماد على الرصيد العقائدي والتشريعي والأخلاقي لدى الجزائريين، فعدت إلى الشريعة الإسلامية لتنظيم كل الجزائريين وتوحيدهم وتوجيههم نحو هدف واحد وهو استعادة السيادة الوطنية المغتصبة، لقد كانت جهود المحافظ السياسي والقاضي كبيرة لإقناع المواطنين بخطورة اللجوء إلى القضاء الفرنسي وإعادة الثقة فيما لديهم من رصيد وقوة يمكنهم بها مجابهة العدو.

وتعتبر فترة الثورة التحريرية مرحلة انتقال من القضاء الفرنسي إلى تأسيس نظام قضائي جزائري، يجمع بين الرجال القائمين عليه والنصوص التشريعية وفي إجراءات التقاضي.

وكانت الجهات القضائية التي تتولى مهمة القضاء في بداية الثورة قادة الجيش مستعنين في ذلك بالأئمة والشيوخ ثم أسندت هذه المهمة إلى المسؤول السياسي، حيث يشرف على الشؤون الاجتماعية والعدلية مستعينا بلجان الصلح. وبعد عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وضعت الأسس التنظيمية السياسية والعسكرية، تقرر إنشاء المجالس الشعبية وأوكل لها مهمة القضاء ومجالس الشعب سوف تتم بواسطة الانتخاب، وسوف تتركب من خمسة أعضاء من بينهم واحد رئيس ومجالس الشعب هذه تنظر في القضايا العدلية الإسلامية والقضايا المالية والاقتصادية، ومع تطور تنظيم الثورة أنشئت اللجان العدلية الشرعية، وهذه اللجان تابعة للمسؤول السياسي للناحية ويوجد على مستوى الناحية والمنطقة والولاية مجالس قضاء، وقد عينت جبهة التحرير الوطني لمنصب القضاء أعلم سكان المنطقة بأمور الشريعة الإسلامية وأعرفهم بشؤون المجتمع ومشاكله وأحوال الناس، وتفاوتت المستويات الثقافية للجان العدلية من جهة لأخرى، ومن خلال بعض الوثائق نجد أن عددا كبيرا من القضاة متخرج من معهد ابن باديس أو من جامع الزيتونة، كما أن القضاة لا يختارون وظيفتهم إنما يقع عليهم الاختيار، وإذا رفض هذه الوظيفة تجبره جبهة التحرير على ذلك لقلّة عدد المتعلمين في المجتمع.<sup>1</sup>

إن وظيفة القاضي أثناء الثورة التحريرية ليست جديدة في الجزائر وإنما تعود إلى ما كان عليه الجزائريون قبل 1954. فالمواطنون كانوا يلجؤون إلى الشيوخ أو المرابطين لإجراء عقودهم أو لحل مشاكلهم، فالقاضي المسلم في

<sup>1</sup> منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني مرجع سابق، ص/97

الجزائر بقي محافظا على وظيفته التي يقوم بها قبل مجيء الاستعمار الفرنسي، فالقضاء مسؤولية دينية والقاضي ينبغي أن يكون على درجة من العلم والخلق حتى يكون محل ثقة الناس، وكما اشترطت الشريعة الإسلامية في من يتولى منصب القضاء ما يلي:

-الرجولة وهذا شرط يجمع بين الذكورة والبلوغ.

-العقل

-الحرية ذلك لأن العبد ناقص عن ولاية نفسه فيمنع انعقاد ولايته على غيره

-الإسلام إذ لا يجوز أن يتقلد الكافر على ولاية المسلمين

-العدل

-سلامة السمع والبصر حتى يستطيع التفرقة بين الطالب والمطلوب

-العلم بالأحكام الشرعية وهذا يتضمن العلم بأحكام الكتاب وأحكام السنة والعلم بتأدية السلف والعلم

بالقياس.

وهذه الشروط التزم بها قضاة جبهة التحرير الوطني.

#### رابعا: القيم الإسلامية للقضاء من خلال عمل جبهة التحرير الوطني

وكل هذه الجهود التي بذلت من طرف جبهة التحرير الوطني في اصلاح القضاء الإسلامي، أثمرت قيما إسلامية وأدت إلى تماسك المجتمع وتعاونه في دحر الاستعمار الفرنسي ومن ذلك:

-إن ميثاق الصومام حدد مهام المجالس الشعبية المنبقة عنه من بينها حل الخلافات والنزاعات بين الناس،

فوجد ميثاق المؤتمر أورد في أحد فقراته: "وعمل الميثاق على تحديد الإجراءات المتعلقة بالجهاز والتنظيم القضائي

والعدلي، فقد حدد مهام المجالس الشعبية بتوليها الأمور والشؤون القضائية والدينية وغيرها من المهام الأخرى"<sup>1</sup>

وهذه اللجان عملت على فض الخصومات وفق مقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية التي تميزت بالسرعة

في تنفيذ الأحكام.<sup>2</sup>

---

1 سعيد عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، عدالة جبهة التحرير الوطني، وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص/179.

2 باهي تركي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصوله قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص/86.

-ميثاق الصومام أقر بعدالة قانون الثورة وتساوي جميع الأفراد أمامه دون تفرقة أو تمييز فأضحت هذه العدالة ملاذا وملجأ اجتماعيا لشرائح المجتمع الجزائري، ولاقت إقبالا في أوساط المتخصصين، وفي شهادة أحد المتخصصين حول عدالة الجهاز القضائي الثوري: "وفي عدالة جبهة التحرير الوطني نعثر على خصائص المجتمع الجزائري الأصيلة، وفي خضمها تتلاشى كل التناقضات لأنها ساعدت على تحرير الفئات الشعبية نفسيا، وساهمت في تحويل عدوانيته نحو أهداف أخرى بعيدة عن العلاقات المهنية أو علاقات الجوار أو المشاكل العائلية"<sup>1</sup>

-يهتم مجلس القضاء كثيرا بالحالة العامة للمجتمع، فلا يكتفي بحل مشاكل المواطنين، وإنما يحافظ عليهم من الفساد والانحلال ويصونهم، ويرى أنه لا يصلح المجتمع إلا إذا كان متمسكا بعقيدته ودينه، ويراقب المجلس مدى تمسك المواطن بشعائر دينهم ومنها الصلاة ففي هذه المجالس حث المواطنين والجنود على السواء على أداء الصلاة ويرى مجلس القضاء أن تارك الصلاة لا يرجى منه خير لوطنه ولا ينتظر منها لإخلاص، فالذي يتهاون في أوامر ربه من المحال أن يخلص لوطنه بل لقد أعلن مجلس القضاء صراحة أنه من يتهاون في الصلاة وفي أمور دينه لا يمكن اعتباره مجاهدا.

-ويهتم القضاء كثير بالمجتمع وصيانتة من الفساد الأخلاقي فهو يوصي بالأخلاق الفاضلة ويتعجب أن تتجرد الأمة الإسلامية من مثلها العليا التي جاء بها محمد ﷺ - ويؤكد على المسؤولين أن ينشروا الأخلاق الفاضلة ويكونوا قدوة لغيرهم وينهوا عن الكذب والزور وإخلاف الوعود والسب والشتم وهضم حقوق الغير وغير ذلك مما نهى الله عنه، ويوصي المجلس المسؤولين أن يكونوا قدوة للأجيال القادمة.

-كان هدف القضاء الإسلامي أن يترك المواطن محاكم الاستعمار الفرنسي، لأن الاحتكام إلى الكفار ممنوع شرعا مصداقا لقوله تعالى: " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا" [النساء: 141]. ويحتكم إلى القاضي المسلم.

-الاحتكام إلى الشريعة هدف من أهداف القضاء الإسلامي، لا لأهواء والسفه والنظم الوضعية الحديثة، التي تبعد الإنسان المسلم عن دينه وقيمه النبيلة.

-سهولة الرجوع إلى الشريعة دون تعقيد أو ممانعة أو تكلفة باهضة الثمن كما في المحاكم الفرنسية.

-توظيف خريجي المعاهد الدينية هو تلمين للعلوم الشرعية التي أكب طلبة العلم عليها ردحا من الزمن. فقد اختارت جبهة التحرير الوطني قضاة متخرجين من معاهد إسلامية، وخريجي الزوايا في الجزائر من حفظة القرآن الكريم والذين لهم علم ببعض الأحكام الشرعية، بالإضافة إلى أنها كانت تختار ذوي المكانة في المجتمع، ولقد تخرج قضاة جبهة التحرير الوطني من معهد ابن باديس أو جامع الزيتونة أو القرويين وعادوا قبل الثورة التحريرية أو

<sup>1</sup> سعيد عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، مرجع سابق، ص/50.

أثناءها إلى الجزائر والذين عادوا منهم قبل الثورة رفض أن يعمل لدى الإدارة الفرنسية، ومعظمهم اشتغل بالتعليم في مدارس جمعية العلماء الجزائريين.

-اعادت جبهة التحرير الوطني للقاضي صلاحياته التي يقوم بها قبل الاحتلال الفرنسي فلا يكتفي بإجراء العقود وحل النزاعات والإصلاح بين الناس، فيضاف إليه أنه مسؤول عن الفتوى والتعليم والإرشاد والإمامة، كما يقوم بدور هام في توعية المواطنين بواسطة الدروس الليلية المستمرة.

-المحافظة على أركان الإسلام ومن ذلك جمع الزكاة فقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة على التبرعات الطوعية ثم نظمت ذلك في شكل اشتراك يجب على كل فرد دفعه ومقداره 500 فرنك لكل شخص شهرياويقوم القاضي بجمعها كما يجمع زكاة الأموال والماشية والزروع (العشور) ويتمون بهذه الأموال جيش التحرير الوطني وعائلات المجاهدين والفقراء.

## الخاتمة

وبعد هذه الجولة في ثنايا هذه الورقة نخلص إلى النتائج التالية:

- فشلت السلطات الاستعمارية الفرنسية في إلغاء القضاء الإسلامي تماما رغم محاولاتها المتكررة للقضاء عليه
- عدم ركون الأهالي الجزائريين للقضاء الفرنسي ولقضاة الصلح في المحاكم الفرنسية
- نجاح الحركة الإصلاحية وبجزء يسير في الحفاظ على الباقية الباقية للقضاء الشرعي.
- استقلال القضاء الشرعي عن القضاء الفرنسي أثناء الثورة
- الجهود الكبيرة التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في استعادة القضاء الشرعي والحفاظ على السيادة الوطنية والهوية الحضارية.

## المصادر والمراجع

- 1- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط، 1388هـ/1968م، 500/12.
- 2- الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع 1430هـ/2009م.
- 3- موقع على النت "موضوع" أكبر موقع عربي بالعالم
- 4- تخرّيج الحديث رواه البخاري ومسلم
- 5- ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ/1995م
- 6- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ط2، دار الكتاب، الجزائر، 1963،
- 7- **Les algériens musulmans et la France** (Ch.R)Ageron :  
(1871-1919), T 1<sup>re</sup> édition, P.U.F,

8- يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، د.م.ج، الجزائر، 2007.

Claude Collot : **Les institution de l'Algerie, durant la période**

U, Alger ,1987..P. C.N.R.S , O-9 **coloniale 1830-1969**, editio

10- سعيد عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، عدالة جبهة التحرير الوطني، وأثرها على

الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011،

11- باهي تركي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، تخصص

فقه وأصوله قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010،

12- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع، الجزائر، سنة 1982،

13- منى صالح: نظام القضاء عند جبهة التحرير الوطني، 1954-1962، رسالة ماجستير غير

مطبوعة، سنة 2002-2003

14- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

15- léon.horrie le cad i juge musulman -

enalgérie ;imprimeriebaconnlièrfrères ;alger ;1995.p.89